

دور الدولة في التنمية الاقتصادية ومبررات الخصخصة في الاقتصادات النامية

م.م. مليحة جبار عبد maLiha jabar Abid

جامعة القادسية

AL-QADISIYA UNIVERSITY

كلية الإدارة والاقتصاد

COLLEGE OF ADMINISTRATION &ECONOMICS

قسم إدارة الاعمال

mrh123453@gmail.com

الملخص

بدأ استعمال كلمة الخصخصة ((Privatization)) في المملكة المتحدة في بداية عقد الثمانينات. وبالنسبة لحدثة مفهوم الخصخصة، فلا يوجد تعريف محدد لها في قواميس اللغة الإنكليزية، وسرعان ما انتقل مفهوم الخصخصة إلى الدول المتقدمة والنامية والتي طبقت أساليب وطرق مختلفة للخصخصة. وطبقاً لذلك فإن الخصخصة ليشمل عدة أساليب ومستويات طبقت في الدول المتقدمة والنامية. فهناك عدد من الكتاب يتحدثون عن الخصخصة المؤثرة ((Effective Privatization))، وهذه تشمل بالنسبة لهم كافة أساليب ووسائل الخصخصة التي تنهي ملكية الدولة كلياً أو جزئياً وتحول الأصول كلياً أو جزئياً للقطاع الخاص، حيث يحدث في هذه الأساليب تحول الملكية ((Transfer of Ownership)). وهناك عدد آخر من الكتاب يضيف لأساليب الخصخصة التي تؤثر في الملكية أساليب أخرى تؤدي إلى تحول في إدارة مؤسسات القطاع العام ((Transfer of Control)). والذي قد لا تستدعي بالضرورة تحول في ملكية الدولة. أما المستوى الثالث لمفهوم الخصخصة فيتصف بالشمولية ويضيف للأساليب التي تؤثر في الملكية أو الإدارة أساليب أخرى تهدف في مجملها إلى إدخال أساليب إدارة القطاع الخاص لإدارة مؤسسات القطاع العام، وهذا التعريف يعني أن الخصخصة لا تستدعي بالضرورة أي تغيير في الملكية أو الإدارة .

أما في الدول النامية فإن أهداف سياسة الخصخصة تختلف الى حد كبير عن نظيرتها في الدول المتقدمة، إذ أن الهدف الأساسي من تطبيق برامج الخصخصة في الدول النامية هو محاولة علاج الأزمة الاقتصادية من خلال برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي ويعني هذا أن الخصخصة هي جزء مكمل لسياسات برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، وتهدف بصورة أساسية إلى علاج الأزمة الاقتصادية عن طريق تصحيح الأثر السالب للأداء المالي لمؤسسات القطاع العام على الموازنة العامة للدولة))))(Public Financial Balance، وذلك بتقليل الدعم المالي لها وزيادة إيراداتها، أضافه إلى رفع كفاءة المؤسسات المخصصة، بافتراض أن القطاع الخاص أكثر كفاءة من نظيره العام، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي للدولة.

Abstract

Began to use the word privatization ((Privatization)) in the United Kingdom at the beginning of the eighties. The proportion of the novelty of the concept of privatization, there is no specific definition in dictionaries of English, and soon moved the concept of privatization to the developed and developing countries, which have been applied methods and different ways to privatize .Accordingly, the privatization to include several methods and levels applied in developed and developing countries. There are a number of writers are talking about privatization influential ((Effective Privatization)), and these include for them all means and methods of privatization, which put an end to state ownership in whole or in part, and shift assets wholly or partly for the private sector, as happens in these methods transformation property ((Transfer of Ownership)). There are a number of other book adds to the methods of privatization that affect the property other methods lead to a shift in the management of public sector institutions ((Transfer of Control)). And that may not necessarily require a shift in the ownership of the state. The third level of the concept of privatization Vicef comprehensive and adds to the methods that affect the ownership or management methods other aims in its entirety to the introduction of management methods of the private sector for the management of public sector organizations, this definition means that privatization does not necessarily require any change in ownership or management.

In developing countries, the objectives of the privatization policy differs largely from those in developed countries, as the main objective of the application of privatization programs in developing countries is to try to remedy the economic crisis through programs of economic stabilization and structural adjustment, and does this mean that privatization is an integral part of the policies of reform programs Economic and structural adjustment, and aims mainly to cure the economic crisis by correcting the effect of the

negative financial performance of public sector institutions on the state budget (((Public Financial Balance, by reducing her financial support and increase revenue, in addition to raising the efficiency of institutions specifically, assuming that the private sector is more efficient than the public counterpart, and thus will lead to an increase in the rate of economic growth for the state.

المقدمة

بعد أن انتهجت بلدان كثيرة استراتيجيات التدخل الحكومي المكثف في الحياة الاقتصادية ، وما صاحبها من قيود إدارية وإجرائية للقطاع العام في إطار بسط لسيطرة نفوذه على قطاعات الدولة الاقتصادية ، فقد أفرزت تلك الاستراتيجيات سلبيات عديدة كان لها أثرها المباشر في حدوث تغيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية في تلك البلدان وعلى اثر ذلك كان للقطاع العام دور رائد في الاستثمار ، وقد شجعها على التمسك بذلك الدور ، وأنتقل العديد من الدول من دائرة الدول المتخلفة الفقيرة إلى مصاف الدول السائرة في طريق النمو الاقتصادي ، والدول النامية تأثرت برياح الفكر الجديد مدفوعة بالأطر القانونية لسياسة الخصخصة والتي طبقتها العديد من تلك الدول ، والتي الحققت أضراراً بليغة بها كالانهيارات المالية المروعة في البعض منها ، والافقار الشامل ، فهذه المنظمات لا يهملها سوى توسيع نفوذها ، وتعزيز قدراتها المالية والاقتصادية ، فهي مؤسسات تديرها أسر متحكمة لها نفوذ واسع لا تؤمن بقومية ، أو دين ، أو صالح عام ، والمبدأ الوحيد الذي تبتغيه هو (الربحية) ، وهي مستعدة لاستخدام كافة الوسائل بما في ذلك القوة العسكرية كما في العراق للمحافظة على هذا النفوذ ، اذ تبدو الدول النامية دائماً الطرف الذي يتلقى الضربات لمنعها من تحقيق التنمية المستقلة ، ودفعها للبحث عن بيئة خارجية لهذه التنمية ، وتأكيد توجه الدول المتقدمة نحو مزيد من تهميش الاقتصاديات النامية ، ومن هنا تحولت آليات الخصخصة في كثير من الحالات الى وسيلة لأثراء بعض المتنفذين وأتباعهم للاستيلاء على الثروة الوطنية في حالة عدم توافر متطلبات نجاحها ، وأخيراً توصلنا الى بعض الاستنتاجات وقدمنا بعض التوصيات التي يمكن الاستفادة منها في تحديد كيفية التعامل مع موضوع البحث .

مشكلة البحث: اذا كانت الخصخصة تؤدي الى منافع تتمثل بزيادة الكفاءة والأنتاج بشكل يؤثر في التنمية الاقتصادية ، والحد من عجز موازين المدفوعات ، ، فإن ذلك لم تثبته التجربة بعد على المستوى الاستراتيجي .

أهمية البحث

في ظل التحولات المعاصرة في كثير من الدول، كسياسات التحرير وإعادة الهيكلة، وتحول دور الدولة من الدور الإنمائي إلى الدور التصحيحي، وتعزيز دور القطاع الخاص والانفتاح الاقتصادي والانتقال إلى اقتصاد السوق. تأتي أهمية البحث للتعريف عن الخصخصة، كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية لما لها من مزايا تكمن في زيادة إيرادات الدولة، وتحقيق المنافسة والكفاءة الاقتصادية، والإسراع بالتحول إلى اقتصاد السوق، بالإضافة إلى التعريف بماهية البيئة المناسبة لنجاح برنامج الخصخصة بأقل التكاليف الممكنة.

الهدف من البحث: يهدف البحث الى التعرف على دور الدولة في التنمية الاقتصادية ومبررات الخصخصة في الاقتصادات النامية

فرضية البحث: سياسات الخصخصة تحدث أثارا ايجابية اذا توافرت متطلبات نجاحها، ويتوقف ذلك على جملة من العوامل تعتبر المقومات الاساسية لنجاح برنامج الخصخصة ورفع كفاءة النظام المؤسسي ورسم المسار الصحيح للتحول الحاصل في دور الدولة الاقتصادي فضلاً عن طبيعة السياسات الاقتصادية واولويات التنفيذ وتوقيته).

المحور الأول//الجانب النظري للبحث

١- التنمية الاقتصادية

أولاً: مفهوم التنمية الاقتصادية

التنمية لم تعد مجرد زيادة في الناتج القومي الاجمالي فأخذ يتحول بعيداً عن الحاجات القومية، وبدأ يشير الى العنصر البشري المتمثل بالإنسان وضرورة منحه ما أقرت به جميع الأديان والكتب السماوية ومكانته ودوره بالتغيير وضرورة تحسين أوضاعه الحياتية، كما بدأ ينتقل من المفهوم الاقتصادي المحض الى المفهوم الثقافي العام الذي يهدف الى الرفاه الاجتماعي^(١).

وتعرف التنمية الاقتصادية وفق مفهوم الدول النامية بأنها العملية التي يتم من خلالها تحقيق اعلى ناتج اجمالي ممكن وتعد بناء العلاقات الانتاجية المؤدية لتحقيق العدالة الاجتماعية.^(٢)

ويفترض الكواري ان التنمية الاقتصادية تتضمن عناصر عدة يضع أهمها فيما يأتي^(٣):

^١ صباح نوري عباس المحياوي، " التعليم المهني والتنمية الاقتصادية في العراق للمدة (١٩٧٠-١٩٩٥)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠١، ص ١٨

^٢ سالم النجفي، "التنمية الاقتصادية الزراعية"، طبعة ثانية، جامعة الموصل، ١٩٨٧، ص ٢٥.

- أ- ان التنمية عملية مستمرة ومتصاعدة تعبر عن تجدد احتياجات المجتمع وتزايدها.
- ب- يجب اشراك كل الفئات والقطاعات والجماعات في التنمية بوصفها عملية مجتمعة لا يجوز اعتمادها على فئة قليلة أو مورد واحد.
- ج- التنمية عملية واعية، وهذا يعني انها ليست عملية عشوائية وانما عملية محددة الغايات، ذات استراتيجيه طويلة المدى، وأهداف مرحلية لموارد المجتمع نتاجاً وتوزيعاً.
- هـ- ايجاد تحولات هيكلية في الاطار السياسي الاجتماعي كما هو الحال في الاطار الاقتصادي.
- وعرفها (النجار وشلاش) بأنها وسيلة لبلوغ المجتمع غايته النهائية في إدامة الحياة وتطويرها وبناء الشخصية وتحريها، هي أداة التغيير التي تجعل النظام الاجتماعي يحول الجهود والرغبات داخل النظام من اوضاع يعتقد انها غير مرضية نحو اوضاع من الحياة أفضل مادياً وروحياً، أو بالنسبة لهما فان تحقيق ذلك يتطلب^(٤):
- أ- تنمية عامة في القوى المنتجة، بتطوير مصادر الطاقة والموارد الأولية وادوات العمل وبالذات انتاجية العمل.
- ب- تطوير شامل للعلاقات الانتاجية.
- ج- تطوير شامل في الأفكار والنظام والمؤسسات الاجتماعية يسبق التنمية ويصاحبها ويترتب عليها ويعمق من آثارها. وقد عرفت الأمم المتحدة التنمية بأنها مجموعة من الوسائل والطرائق التي تستخدم من أجل توحيد جهود السكان، والسلطات العامة، بهدف تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمعات، وان التنمية تتضمن النمو Growth والتغيير Change اللذان يجب أن يتما بالضرورة في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كماً وكيفاً في آنٍ واحد، والعناصر الأساسية التي توضح مفهوم التنمية الاقتصادية هي^(٥):
- أ- التنمية مفهوم حضاري ومعنوي مادي لعملية ديناميكية موجهة اصلاً الى الانسان.
- ب- التنمية من أجل الكل ومجهود الجميع ويعتمد على المشاركة الشعبية.

^٣ علي خليفة الكواري، "نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٤٩، ١٩٨٣، ص ٤

^٤ يحيى غني النجار وآمال شلاش، "التنمية الاقتصادية"، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٩١، ص ٣١٠، ٣٠٩

^٥ عبد المنعم احمد شكري، "التنمية المستدامة ما بين المفهوم والتطبيق"، دراسة تحليلية مقارنة للفترات (٨٠-٩٠-١٩٩٥)، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، مصر ١٩٩٩، ص ١١.

ج- التنمية مفهوم شامل وعملية أساسية لاستغلال إمكانيات المجتمع وموارده المادية والطبيعية والبشرية المتاحة لتحقيق أقصى منفعة بأقل تكاليف في أقصر وقت.

ويفضل الكثيرون أن يفسروا التنمية الاقتصادية على أنها أكثر من مجرد زيادة في الناتج الاجمالي، ولا بد من أن يرافقها ارتفاع في مستوى المعيشة وبموجبه تعرف التنمية على انها عملية يرتفع فيها الدخل القومي الحقيقي الفردي في بلد ما باستمرار خلال مدة طويلة الأجل. وبهذا التعريف تفتقر التنمية بمشكلة التغلب على الفقر^(٦). فالتنمية بالمفهوم الحديث تعني عملية خفض أو القضاء على الفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل وذلك من خلال الرفع المستمر لمعدلات النمو الاقتصادي. فإذا انخفضت حدة هذه المشكلات الثلاث فقد حدثت تنمية اقتصادية، وأما اذا استمرت واحدة أو أكثر من هذه المشكلات الثلاث على ماهي عليه أو زادت حدتها، سوف يكون من الغريب أن نسمي ما حدث في هذا البلد تنمية حتى لو ارتفع فيه متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بشكل مضاعف^(٧).

ثانياً- ركائز التنمية الاقتصادية^(٨) :

تقسم ركائز التنمية الاقتصادية الى قسمين هما:

١- الاقتصادية: ونذكر منها ما يأتي:

أ- رأس المال المتمثل بحجم مناسب للتراكم الاستثماري وتحقيق معدل ملائم من الاستثمار (الدخل والناتج المحلي).

ب- خبرة الأيدي العاملة: تحتاج التنمية الاقتصادية الى أطر فنية على مختلف المستويات، حيث تتمثل المستويات الدنيا بالأطر التنفيذية والمستويات العليا تتمثل بالأطر التخطيطية والاشرفية.

ج- السوق: تعاني البلدان النامية خاصة من ضيق حجم السوق في الوقت الذي نعلم فيه ان اعداد السكان في البلدان النامية كبير جدا وبالتالي تؤثر ايجابيا على حجم السوق، ولكن هذه الكثر من المستهلكين ترتبط بعامل الدخل الذي يتميز بالانخفاض في البلدان النامية وبالتالي عدم قدرة هذه الاعداد على الشراء وبالتالي لا بد من ايجاد سوق رغبة ومفتوحة وذات كلف اقل سيؤدي الى حدوث طلب اكبر وعرض اكبر.

^٦ جيرالدماير و روبرت بولدين، "التنمية الاقتصادية"، الجزء الأول، ترجمة يوسف عبد الله صائغ، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٦٤، ص ٢٢.

^٧ رمزي سلامة، "اقتصاديات التنمية"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، الاسكندرية، ١٩٨٦، ص ١٢٥

^٨ شريف تقي الشيخ، "مجموعة محاضرات في التنمية الاقتصادية"، أقيمت على طلبه الدراسات الاولى في كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، غير منشورة، ١٩٩٩-٢٠٠٠.

د- مدخلات الانتاج: ان البحث عن مصادر المواد الأولية في البلدان النامية وعن المصادر لم يستكمل بعد، حيث ان هذه الدول اذا ارادت أن تقوم بخطوة تنموية وتحديث وتطوير الاقتصاد، لابد من أن تقوم هذه الدول باكتشاف مصادر أولية جديدة لادخالها في العملية الانتاجية كعوامل انتاج ، فالكشف عن هذه المصادر سيمهد السبيل لاختيار نوع الصناعة وفي الوقت نفسه وبكاف منخفضة و تحقيق الأرباح مجزية.

٢- الاجتماعية: ونذكر منها ما يأتي:

أ- خلق ظروف سياسية واجتماعية ونفسية مواتية للتتوأم وتتماشى مع مراحل التنمية او استقبال التنمية لاجواء مأمونة ومضمونة وشفافة وسهلة وخاصة ما إذا كان هناك تحول تقني.

ب- طبيعة التشريعات والقوانين الموروثة عن التخلف والمقيدة لاجراءات تأسيس أو اقامة مشاريع صناعية وغير صناعية، حيث انها تخضع الى قوانين تعجيزية وروتينية وغير مرنة وغيرشفافة ولا تستجيب الى التغير والتطور.

ج- الجانب الأمني: ان وضوح السياسة التي تتبناها السلطة السياسية أي الدول وتأثيرها قانونياً وتشريعياً وغير خاضعة لنزوات فردية ومرحلية تتغلب على النزعة الفردية والعاطفية قبل أن تكون موضوعية. وهنا نجد ان الدول النامية عاجزة عن الاجابة عن السؤال الآتي: ماذا تريد؟ فبقت السياسة مجهولة ضبابية وغير مستقرة.

٢- الخصخصة

أولاً: مفهوم الخصخصة

تعني أساسا نقل ملكية المؤسسات العامة من القطاع العام الى القطاع الخاص وتعطيل دور رأس المال العام، وهو بذلك نقيض التأميم (Nationalization) الذي يعني مصادرة الملكيات الخاصة لصالح الدولة، وهو ليس غاية في حد ذاته بل هو احد الوسائل للوصول الى الهدف النهائي المتمثل بأحلال آليات السوق الحرة، وأعتقاد النظام الرأسمالي.^(٩) ولا بد من لمحة عن بعض التجارب في مجال الخصخصة:

John Ure & Araya Vivorakij, ((Telecommunications & Privatization in Asia)), ٢٣rd Pacific Trade & Development Conference Business, Markets & Government in the Asia Pacific Taiwan Institute of Economic Research ١٩٩٦, Taipei ١٩٩٦, pp.١-٢.

- نقلا عن نائل موسى، ((الخصخصة.. تفاحة الأغنياء حنظلة الفقراء))، سلسلة مراجعات اقتصادية، بحث منشور على الموقع الإلكتروني أسلام أون لاين. نت، بدون سنة نشر، ص ١.

فامن خلال التقرير الأخير لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يتبين أن بولندا الأكثر نجاحا في التحول الاقتصادي، وعملية الخصخصة بين دول وسط وشرق أوروبا، بالإضافة إلى التقرير النهائي للاتحاد الأوروبي الذي أكد على أن الاقتصاد البولندي يعمل وفقا لآليات السوق وتستطيع المنافسة داخل الاتحاد الأوروبي في المدى القريب. وبالنسبة لبرنامجها مع الخصخصة، نجد أن المهمة الأولى لبولندا في التحول الاقتصادي بعد ثورة ١٩٨٩، وكانت تحديد سعر الصرف، حيث كانت سوق الصرف الأجنبية تقوم على تعدد أسعار الصرف. ولم يكن السعر الرسمي للعملة الوطنية زلوتي يعكس قيمته الحقيقية. وبرغم اتباع سعر صرف مرن في الفترة بين ١٩٩٠ و ١٩٩٣، فإن سعر الصرف أصبح حرا بعد ذلك، ليكون أداة من أدوات التحول إلى اقتصاد السوق، وأما بالنسبة للمهمة الثانية في التحول الاقتصادي، فكانت تخلي الحكومة عن نظام التخطيط المركزي، ففي اقتصاد التخطيط المركزي الذي كان قائما قبل عام ١٩٩٠، كان الإنتاج يتم من خلال قدرات مركزية وليس من خلال الطلب في السوق، أو وفقا لواقع الربح.

أما بالنسبة لتجربة الخصخصة في روسيا [14] والتي نفذت في المدة ١٩٩٢ - ١٩٩٤، فقد نقل برنامج الخصخصة الشاملة ملكية أكثر من ١٥ ألف شركة من خلال توزيع قسائم الملكية. وقد تمكن كل من المدراء والعمال المطلعين على دخائل الشركة من الاستحواذ على ما يبلغ في المتوسط ثلثي حصص الشركات التي تم تخصيصها. وبحلول خريف ١٩٩٤ تصاعدت الآمال على نحو متواضع بأن الخصخصة، يمكن أن تمهد الطريق للانتقال السريع إلى اقتصاد السوق. وكان من المتوقع أن يؤدي الانضباط المالي إلى الإلزام بالمتاجرة الموازية في حصص الشركات، التي حصل على أغلب ملكيتها، مدراؤها وعمالها وإدخال ملكية خارجية، وأن تستخدم طرائق سلمية وشفافة، لتخصيص نصف الصناعات التي لا تزال في أيدي الحكومة أو أكثر من النصف. لكن هذا لم يحدث بوجه عام ويرجع البعض أسباب ذلك إلى ما يأتي:

أولا: إن المطلعين على دخائل الأمور - خاصة العمال في الشركات الحديثة التخصصية - كانوا يخشون بشدة الملكية الخارجية وفقدان الوظائف.

ثانيا: إن الأحوال المالية والمادية لكثير من الشركات لم تكن مغرية، ولم يكن هناك كثير من خارج الشركات ممن يرغبون في الحصول على حصصها.

ثالثا: كان هناك نقص شديد في تحديد حقوق الملكية والدعم المؤسسي وضمانات المتاجرة الموازية المتسمة بالشفافية، مما أدى إلى تثبيط همة المستثمرين الخارجيين.

وعلى المستوى العربي لعل من المفيد الإشارة السريعة لبعض أوجه التجربة المصرية، فحتى يوليو ١٩٩٧، أعلن المسؤولون، أنه تم إصلاح المسار الاقتصادي ل ١٦٢ شركة وتم تحويلها من الخسارة إلى الربحية، وسيبدأ طرح أسهمها للبيع للجميع في البورصة بعد إقرار الحسابات الختامية والميزانيات لعام ١٩٩٧/٩٦، وتم في عام ١٩٩٨ إصلاح ٣٨ شركة لتحويلها إلى الربحية في عام ١٩٩٨. كذلك فإن عدد الشركات التي تقرر تصفيتها لعدم إمكانية الإصلاح لن يزيد عن ٨ شركات أي بمعدل ٢,٥ % من إجمالي عدد الشركات، علما بأن برنامج الخصخصة لجميع

الشركات ينتهي عام ٢٠٠٠. ومما يذكر أن برنامج الخصخصة نجح في زيادة صافي قيمة الأرباح بعد خصم خسائر الشركات، وتوسيع قاعدة الملكية إذ تضاعفت قيمة الاستثمارات التي وضعتها الدولة أكثر من ٧ مرات - بلغ عدد الشركات التي طرح منها شرائح في البورصة ٧٣ شركة تبلغ ١٧ مليار جنيه، أي ضعف ما تم استثماره في أقل من ربع عدد الشركات بالكامل - .

تتضمن إستراتيجية البرنامج بيع ١٠ % من أسهم كل شركة لاتحاد المساهمين من العاملين بسعر يقل ٢٠ % عن سعر السوق، وألا تزيد نسبة البيع عن ٥١ % لمستثمر واحد، وبشرط تقديم برنامج للتحديث والتطوير. وهكذا فإن أهم نتائج برنامج الخصخصة لقطاع الأعمال العام في مصر، إعفاء الدولة من تحمل أعباء الخسارة لكثير من هذه الشركات وعمليات التجديد والتحديث لها، وإنه بمجرد فصل القطاع العام عن الموازنة العامة للدولة لم يعد هناك إدراج لأي مبالغ لسد الفجوة بين المصروفات والإيرادات.

ثانياً- معوقات عملية الخصخصة^(١٠)

١- إشكالية وجود قيادة سياسية قوية

إن من أهم العوامل الضرورية لقيام الخصخصة هو وجود تلك القوى السياسية القادرة على المضي بعملية الخصخصة وتحمل اثارها الجانبية لاسيما وأن برنامج الخصخصة وباقي سياسات الإصلاح الاقتصادي تترك أثراً سلبياً في بداية الأمر كالبطالة مثلاً ، وربما إلغاء أو تقليل الدعم الحكومي لبعض فئات الشعب مما يعني ذلك ازدياد عدد الراضين لسياسات الإصلاح والخصخصة ، لذا فإن تبني سياسة الخصخصة من قبل حكومة قد تكون غير مجدية في بداية الامر.

٢- الرأي العام

وهو عامل مرتبط بالعامل الأول ويتمثل بموقف الشعب من تلك السياسات مع الأخذ بنظر الاعتبار التقلبات التي ستطرأ على مواقف الرأي العام من الأحداث لاسيما عند ظهور محتمل لبعض الآثار الجانبية الضارة مما سيعني انقلاب الرأي العام على برامج الخصخصة في حال افتراض نجاح حملة التوعية الحكومية بفوائد تلك البرامج خصوصاً وأن الكثير قد ينظر إلى تلك البرامج على أنها : تخلي الحكومة عن الدعم الذي تقدمه لهم ، فقد ترعرع جزء كبير من الشعب تحت ظل سيطرة الدولة على القطاعات الاقتصادية المختلفة إضافة إلى وجود هوة كبيرة بين القطاع الخاص وفئات الشعب المختلفة والهواجس التي قد تمتلك أبناء الشعب من سطوة القطاع الخاص على مجمل النشاط الاقتصادي بسبب ارتباط مصطلح القطاع الخاص بأذهان الناس بالاحتكار وجشع الربح السريع على حساب الآخرين .

١٠ د. نهرو محمد عبد الكريم، كتاب العراق، تصحيح المسار، ص ١٢٢-١٢٣.

٣- الفساد الإداري

أخذ الفساد يضرب أطنابه في جميع مفاصل الدولة حيث يساعد تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية إلى انتشار ظاهرة الفساد الإداري في مفاصل الدولة بما قد يؤدي إلى عرقلة عملية الخصخصة ليس من خلال الوقوف ضد عملية الخصخصة بل إنه سيساهم في بيع أصول مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص بأبخس الأثمان مما يبعد الخصخصة عن الهدف الرئيس الذي تسعى إليه في زيادة موارد الدولة .

٤- سوء الادارة

ظاهرة أعم وأشمل من ظاهرة الفساد بتقديرنا نتيجة اكتساب المجتمع العراقي ولعقود طويلة إضفاء المحسوبية والمنسوبية والانتماءات الجانبية مما أدى إلى وصول كوادر غير مؤهلة إلى أعلى المناصب الإدارية وأصبحوا من ذوي الامتيازات ، وبالتالي سيقفون بوجه عمليات الخصخصة لأنها ستهدد امتيازاتهم خاصة وأن سياسة الخصخصة تربط بين الإدارة والكفاءة الإنتاجية .

٥- فقدان رأس المال

عدم وجود قطاع خاص أو رأسمالية وطنية قادرة على القيام بأعباء قيادة الاقتصاد إلى مراحل تحقيق معدلات نمو مرتفعة وتأكيد على قيم المنافسة الشريفة حيث أن القطاع الخاص لا يمتلك من القدرات والمؤهلات المالية التي تجعله يحل محل القطاع العام.

٦- انعدام السوق المالي الفاعل

عدم وجود سوق للأوراق المالية فاعلة يتم من خلالها إجراءات بيع أصول وممتلكات الشركات المؤمل خصخصتها بشفافية فسوق الاوراق المالية يجب ان يكون سوق نشط إذا ما قورن بالأسواق المالية للدول العربية ولدول الجوار ولا تتوافر فيه التقنيات والإمكانيات والقواعد العالمية التي تضمن سير المعاملات فيه بسلاسة وشفافية .

ثالثاً:- الآثار الإيجابية للخصخصة

يرى مؤيدو الخصخصة أن تحويل ملكية أو إدارة المؤسسات أو المشروعات من القطاع العام إلى القطاع الخاص ينتج عنه الكثير من الإيجابيات منها :

١ - يتميز القطاع الخاص بتحقيق معدلات أداء أعلى مما يحققه القطاع العام وذلك بسبب تمتع القطاع الخاص بإمكانية المبادرة واتخاذ القرارات بحرية دون الرجوع إلى مصادر عليا مثلما هو موجود بالقطاع العام .

٢- يتميز القطاع الخاص بالاستخدام الأمثل والكفوء للموارد الاقتصادية المتاحة ، بسبب عدم الهدر وهو ما يؤدي إلى سرعة النمو الاقتصادي .

- ٣- تؤدي الخصخصة من وجهة نظر مؤيديها إلى رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية وتوزيع الموارد بشكل كفوء أيضا وهذا ما يؤدي على إنتاج سلع وخدمات بنوعية أفضل وتكلفة أقل وبزمن أقل أيضا .
- ٤- تؤدي الخصخصة إلى توفير السيولة النقدية وهذا يمكن الحكومة في الدول النامية خاصة من تسديد ديونها المستحقة ، وبالتالي زيادة ثقة المجتمع الدولي بها وخاصة الجهات الدائنة .
- ٥ - تفيد الخصخصة في تمكين الحكومة في التركيز على إدارة الشؤون العامة للدولة بدلا من التركيز على المشاريع الاقتصادية فقط .
- ٦- تفيد الخصخصة في رفع مستوى الإنتاجية وذلك من خلال رفع كفاءة الأيدي العاملة من خلال التدريب والتحفيز وجعل الأجور تتناسب مع مستوى الإنتاج لتحفيز العامل على زيادة إنتاجيته .
- ٧- تساعد الخصخصة في خفض عجز الموازنة العامة للدولة ، وخفض عبئ الديون المترتبة عليها وذلك من خلال توفير السيولة النقدية المتأتية من عمليات بيع أو تحويل المشاريع العامة .
- ٨-- تساعد الخصخصة في زيادة فرص العمل المتاحة وتحسين مستوى الأجور على المستوى المتوسط والبعيد.
- ٩ - تفيد الخصخصة في تقليل الحاجة للديون والمساعدات الخارجية التي كانت تحتاجها الدولة لدعم مشروعاتها الحكومية قبل الخصخصة .
- ١٠ - تساعد الخصخصة في رفع معدل النمو الاقتصادي وذلك من خلال خلق أو إيجاد جو ملائم للمنافسة بين المنتجين في ظل آلية السوق ، والحد من أحنكار القطاع العام للسلع والخدمات .

رابعا:متطلبات نجاح الخصخصة

- ١- ينبغي العمل على ترسيخ الاستقرار الاقتصادي بشكل عام لتوفير الثقة المطلوبة عند تبني عملية التحول الى القطاع الخاص، ففي المجتمعات التي تتسم بانخفاض مستوى الثقة ووجود تنظيم وسيط ضعيف تصبح عملية التحول امر غاية في الصعوبة، كما ان توفير مناخ الثقة يتطلب جهد ووقت كبيرين ولا يظهر بشكل تلقائي وبمجرد ان تنسحب الدولة من الانشطة الاقتصادية بل يتوقف على العادات والتقاليد السائدة في المجتمع والمعايير السائدة التي تسهم بحد ذاتها في تشكيل السوق وبالتالي فإن نجاح اقتصاد السوق هو رهن عامل رأس المال الاجتماعي فاذا كان الاخير وافر ازدهرت الاسواق والممارسات السياسية والديمقراطية^(١) .
- ٢- من الضروري تحديد الاطار القانوني والمحاسبي لعملية الخصخصة وبنوع من الشفافية والوضوح التام من اجل اعطاء مصداقية اكبر والتي ستولد الثقة لدى كافة الاطراف المعنية باصلاح القطاع العام ولمختلف الكتل السياسية والمستثمرين والعاملين ولادارات المشروعات العامة كما ينبغي على الحكومة كونها المالك للقطاع

Andrew Richards: "Sustaining Democracy in The Developing world, The Economic and social conditions for democratic consolidation", Op.cit,p.٣٨.

(١)

العام ان تقوم بالاشراف على عملية الخصخصة باكملها لان وجود اكثر من جهة تشرف على العملية تؤدي الى بعثرة الجهود وتضارب المصالح مما يفضي الى فشل البرنامج^(١٢) .

٣- من الطبيعي ان يكون عدد العاملين في المؤسسات العامة يفوق مثيله في القطاع الخاص وبزيادة عن الحاجة الفعلية احيانا باعتبارها وظائف مضمونة اذا ماقرنت بوظائف القطاع الخاص مما يعني انخفاض انتاجية العامل في المؤسسة الحكومية واذا ما أخذنا بنظر الاعتبار من انه عادةً ماتسبب الخصخصة او التصفية لبعض المشروعات التي لاتتملك مقومات البقاء في تعاضم التكاليف الاجتماعية والناجمة عن تسريح العديد من الايدي العاملة فانه من الضروري قيام الحكومة باتخاذ الاجراءات التعويضية لمساعدة الجماعات المتضررة من اجل المحافظة على الدعم السياسي لبرنامج الاصلاح وحتى لاتصبح البطالة سببا رئيسا في تباطؤ عملية الخصخصة، لذا فانه من الافضل اتخاذ التدابير اللازمة قبل الشروع في عملية الخصخصة ومنها انشاء صناديق التأمين الاجتماعي او تشجيع قيام مؤسسات وسيطة تلعب دورا في علاقات السوق مع ضرورة توفير الموارد المالية لها ، حيث اعتمدت العديد من دول العالم مثل (بولندا وهنغاريا) في اواسط التسعينيات تدابير فاعلة لتضييق الفوارق بين الدخل وللحد من البطالة عن طريق توسيع شبكات الامان الاجتماعي لضمان استمرار حصول العاطلين عن العمل لتلك المزايا^(١٣) .

٤- تهيئة الرأي العام وبالشكل الذي يمكنه من تقبل فكرة الخصخصة اذ انه ولعقود طويلة كانت الدولة هي المسيطر على النشاط الاقتصادي مما ولد قناعة شبه تامة لدى المجتمع بكافة شرائحه عن الدور الاجتماعي للدولة في تحقيق التوزيع العادل للدخل وحماية الفقراء او بسبب وجود بعض المصالح الخاصة المتحققة من القطاع العام والتي تعارض التحول نحو القطاع الخاص اذ اصبحت هذه الشرائح من المجتمع متمسكه بتلك السياسة وتعارض بشكل قوي عملية الخصخصة ، لذا لا بد من تهيئة الرأي العام وذلك بالقيام بتعريف المجتمع من خلال وسائل الاعلام المتعددة او اللقاءات المباشرة او ورش العمل التي تعقد مع المعنيين ببرنامج الخصخصة عن مدى الحاجة الى القيام بهذه الاصلاحات على ان لا يتم تبرير ذلك بسبب ضعف الاداء وتدني الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات العامة فقط، ولكن من خلال عرض التجارب الناجحة لدول العالم في هذا المجال وماهية المشكلات المصاحبة لها والعمل على ايجاد الحلول اذ ان خلق اجماع عام مؤيد للخصخصة هو عملية مستمرة وتحتاج الى فترة زمنية طالما ان هناك في الجانب الاخر تيار مناهض من الممكن ان يؤثر سلبا على المجتمع وعلى العملية برمتها^(١٤) .

(١٢) مارك ستون : " اعادة الهيكلة في قطاع الشركات : دور الحكومة في فترات الازمه"، سلسلة قضايا اقتصادية ، صندوق النقد الدولي، واشنطن ، تموز ، ٢٠٠٢ ، ص ٣ .

(١٣) د. احمد جلال : " التشغيل والبطالة في مصر " ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، اراء في السياسة الاقتصادية، العدد ١١ ، القاهرة ، يونيو ٢٠٠٢ ، ص ١ .

(١٤) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا : " تقييم برامج الخصخصة في منطقة الاسكوا " ، الامم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٩ ، ص ٨ .

- ٥- من الضروري اختيار التوقيت المناسب والسرعة المثلى للتخصيص عند اعتبار العملية امرا مرغوبا فيه اقتصاديا واجتماعياً وعندما يكون هناك قيادة قوية لديها الدعم السياسي الكبير من المستفيدين الحاليين والمحتملين للخصخصة تكون قادرة على مواجهة الخصوم السياسيين (من نقابات العمال وبعض مديري المؤسسات واصوات المعارضة) ويكون من الافضل اعتماد التدريجية في الخصخصة لانها ستوزع التكلفة السياسية على مراحل وستسمح للمزايا المتحققة من عملية الخصخصة بدعم تلك الكلف كما انها (التدريجية) ستمكن اصحاب القرار من تقليل الاخطاء مستقبلا بناءً على الخبرة المتحققة الا ان مساوئ التدرج تكمن في امكانية تحويل العملية الى خمول والعمل بالقصور الذاتي^(١٥).
- ٦- وجود سوق مالية فاعله قادرة على امتصاص التأثير المالي الناجم عن الخصخصة، اذ عادةً ما يصاحب عملية الخصخصة نقص في السيولة النقدية بسبب ضخامة رؤوس اموال بعض مؤسسات القطاع العام ، حيث افتقار الاسواق المالية للمؤسسات المصرفية والاستثمارية ذات القدرة على توفير السيولة الكبيرة ومنها القروض طويلة الاجل او غيرها من ادوات التحويل غير التقليدية سيؤثر سلبا على عملية الخصخصة وبالتالي على الاداء الاقتصادي ككل^(١٦).

المحور الثاني// دور الدولة في التنمية الاقتصادية

١- الدور السياسي- القانوني للدولة: يأتي من خلال حمايتها للمصلحة العامة (Guardian of public interest)، ويتمثل هذا الدور في قيامها نيابة عن أفراد شعبها - وبالوكالة عنهم بحفظ الأمن والنظام والدفاع عن الوطن، وتطبيق القانون والمحافظة على الأملاك العامة.^(١٧) كما يقع على عاتق الدولة ضمن وظيفتها السياسية انهاء مظاهر الأحتلال الأجنبي، والسيطرة الأجنبية التي تعيق التنمية الاقتصادية، وبذل أقصى الجهود لأستقرار الأوضاع السياسية لكي يتسنى للدولة بعد ذلك البحث في الوضع الاقتصادي^(١٨).

أن أنفاق الدولة على هذه المرافق الأساسية يعد من النفقات الأستهلاكية غير المنتجة، الا أنه ثمة أوضاع تؤثر في طبيعة هذه النفقات، فإذا كانت الدولة في حالة نقص التشغيل فأن هذه النفقات تعمل على زيادة الأنتاج القومي نتيجة

(١٥) د. علي توفيق الصادق وآخرون : " تقييم سياسات التخصيص في البلدان العربية"، ص٢٦.

(١٦) مارك ستون : " اعادة الهيكلة في قطاع الشركات : دور الحكومة في فترات الازمه"، مصدر سابق، ص ٤.

التوسع في الصناعات الحربية، وفروع الأنتاج الأخرى، وهذا بدوره يساعد على تشغيل الأيدي العاملة، وهي هنا نفقات منتجة ويحدث العكس اذا بلغت الدولة مرحلة التشغيل الكامل، اذ تؤدي هذه النفقات الى حدوث أتها تضخميا.^(١٩)

أضف الى ذلك أن هذه النفقات تخلق جوا مناسبا لعملية الأنتاج وديمومتها لأن أستتباب الأمن يبعث الطمأنينة في نفوس الأفراد، كما أنه يعد أنفاقا منتجا اذا كان مخصصا لأغراض البحث العلمي لكون التقدم الفني في المجال الحربي يعطي دفعة قوية لتطوير طرائق الأنتاج في المجال المدني، وقد تؤدي هذه النفقات الى زيادة الطلب على منتجات بعض الأنشطة الاقتصادية مثل صناعة النسيج، والجلود، والحديد والصلب، والالات والتشييد، مما يؤدي الى رفع المقدرة الأنتاجية وزيادة الناتج القومي، ولكن هذا الأمر لا يتحقق الا بشرط أن تكون زيادة الطلب على صناعات محلية.^(٢٠)

٣- الدور الأجماعي للدولة: وهذا الدور يظهر بالنفقات الأجماعية، وهي تلك النفقات المخصصة لأنتاج سلع وخدمات تستخدم لتحقيق أغراض أجماعية، ولاسيما تكوين (رأس المال الأنساني)، يسميها البعض بالسلع شبه العامة، كالأنفاق على التعليم، والصحة، والمرافق العامة، ومشروعات الأسكان الشعبي، وشبكات المياه، والصرف الصحي، والكهرباء، والثقافة والأعلام، ومشروعات البنية الأساسية^(٢١) كما أن هذه النفقات قد تؤدي الى تحويل عناصر الأنتاج بين المناطق المختلفة، فالاعانات التي تقدمها السلطة المركزية الى بعض الهيئات المحلية لتشجيعها على القيام بوظائفها على الوجه الأكمل قد تؤدي الى زيادة الكفاءة الاقتصادية في هذه المناطق، كأعانات التعليم أو خدمات الماء والكهرباء.^(٢٢)

^{١٩} Michael Parkin & Robin Bade, ((Microeconomics Canada in the Global Environment)), Addison-Wesley Publishers Limited, Canada third edition ١٩٩٧, pp.٤١٦-٤١٧.

^{٢٠} السيد عبد المولى، ((المالية العامة، الأدوات المالية، النفقات العامة ومصادر الأيرادات العامة والميزانية العامة))، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٧٥م، ص ١٥٥-١٥٦.

^{٢١} زكريا أحمد عزام ومحمود حسين الوادي، ((المالية العامة والنظام المالي في الإسلام))، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، عمان الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م، ص ٣١-٣٢.

^{٢٢} Campbell R.Mcconnell & Stanley L.Brue, ((Economics, Principles, Problems and Policies)), McGraw-Hill .Irwin, New York, Fifteenth Edition ٢٠٠٢, p.٨٢.

٣- الدور الأقتصادي للدولة

أ- توزيع الدخل وإعادة توزيعه: ان الدولة تمارس تأثيرا في توزيع الدخل القومي، وفي إعادة توزيعه بأستخدامها ادوات مالية من نفقات وأيرادات عامة، أو لأدوات غير مالية كسياسة تحديد الأسعار، وسياسة تحديد الأجور وسياسة الأستثمارات العامة بتوزيعها بين مختلف فروع الأنتاج، ومختلف أقاليم الدولة. وعلى أساس ذلك يتعرض الدخل القومي لنوعين من التوزيع: النوع الأول يسمى بالتوزيع الأولي، والمقصود به توزيع الدخل بين من ساهموا في العملية الأنتاجية في صورة مكافئة لعوامل الأنتاج.^(٢٣) والدولة تؤثر في التوزيع الأولي عن طريق ، اما تكوين دخول لعوامل الأنتاج، ويتم تحقيق هذا الأثر عن طريق النفقات الحقيقية وهي تؤدي مباشرة الى زيادة الناتج القومي، وتعمل على تكوين دخول جديدة عن طريق أنتاج الخدمات العامة المنتجة للمنافع الأتجتماعية التي تؤدي الى زيادة دخول الأفراد الحقيقية نتيجة لأشباع جزء من حاجاتهم، فضلا عن تكوين دخول لعوامل الأنتاج التي تقوم بانتاج هذه الخدمات. أو عن طريق أنتاج السلع، ويحدث هذا الأثر عن طريق الأستثمارات العامة، مما يؤدي تكوين دخول جديدة لعوامل الأنتاج التي شاركت في أنتاج هذه السلع، والتي تتم عن طريق الأعانات العامة الأقتصادية، والتي تترتب عليها زيادة في حجم انتاج المشروعات، ثم زيادة الدخل التي توزع على عوامل الأنتاج.^(٢٤)

او قيام الدولة بتكوين دخول جديدة لعوامل الأنتاج، فانها تتدخل لتحديد مكافئات لهذه العوامل، وهي الأجور والفوائد وتحديد الأرباح، والريع، وهذا التحديد يكون تحديدا مباشرا، وقد يكون غير مباشر من خلال تحديد أثمان السلع والخدمات المنتجة.

كما تستطيع الدولة أستخدم القرض كأداة لتحسين توزيع الدخل، اذ تطرح الدولة القروض التي تكتتب فيها الطبقة الغنية، وتوجيه حصيلتها الى أنفاق لصالح الطبقات الفقيرة، مما يرفع من مستوى معيشتها من ناحية، ويقلل من القوة الأقتصادية لطبقة المكتتبين من ناحية أخرى، ولاسيما اذا سددت القروض بنقود قوتها الشرائية متدهورة فتحقق بذلك عدالة توزيع الدخل، وتخفف من حدة التفاوت بين الطبقات. الا أن آثار القروض هنا تتوقف على عدة عوامل منها: مصدر هذه الأموال فقد يكون القرض داخليا أو خارجيا، فاذا كان داخليا قد يكون مصدره المدخرات الموجودة، أو خلق قوة شرائية جديدة كما في حالة اللجوء الى البنوك، كما تتوقف على طريقة أستخدم القرض فاما أن يوجه الى نفقات أستهلاكية كتمويل الحرب، وأما لنفقات أستمارية.^(٢٥)

^{٢٣} عادل فليح العلي، ((المالية العامة والتشريع المالي))، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، العراق ٢٠٠٢، ص ٦٤-٦٥.

^{٢٤} السيد عبد المولى، مصدر سابق، ص ١٧٥-١٧٦.

^{٢٥} عبد الكريم صادق بركات وآخرون، ((المالية العامة))، الدار الجامعية، بيروت ١٩٨٦، ص ٢٤٨-٣١٢.

ب- تكوين التراكم الرأسمالي وزيادة الأنتاج: تمتلك الدولة آليات تستطيع من خلالها السيطرة على مصادر التكوين الرأسمالي، وتوليد الفائض الأقتصادي من الأنتاج وتوجيهه الى مجالات الأستثمار المختلفة، و إحدى هذه الآليات هي الأعانات الأقتصادية التي تهدف الى زيادة معدل التراكم الرأسمالي، أو التأثير في توزيعه الجغرافي، والهدف الأول يفترض أن يترتب على منح الأعانة هو توجيه جزء من الدخل الى الأستثمار. اما الهدف الثاني هو التأثير في توزيع الأستثمارات على مختلف مناطق البلد، أو على مختلف الأنشطة الأقتصادية بهدف تشجيع المشروعات على التوطن في بعض المناطق الأقل نمواً، أو التوجه الى أنشطة أقتصادية معينة ثم تطويرها، والغرض النهائي لهذا النوع من الأعانات هو تحقيق النمو المتوازن أقليمياً أو قطاعياً.^(٢٦)

ج- الأستهلاك والأدخار: من المعروف أن الأستهلاك والأدخار هما مكونا الدخل، وتستطيع الدولة التأثير فيهما من خلال أدواتها المالية، ومنها النفقات العامة، ويتوقف أثر النفقات العامة في المكون الأول على عدة عوامل أهمها نوع هذه النفقات، فقد تلجأ الدولة الى تقديم ما يسمى بـ (أعانات الأنتاج) والتي تمنح لمنتجي السلع النهائية بقصد تمكينهم من بيعها للمستهلكين بأقل من ثمن التكلفة، وتستخدم الدولة هذا النوع من الأعانات لخفض نفقة أنتاج السلع الأساسية لتحقيق أستقرار الأثمان للمستهلكين، فعن طريق هذه الأعانات تتمكن المشروعات التي تنتج السلع الأساسية من أبقاء نفقة الأنتاج منخفضة.^(٢٧)

د- الأستقرار الأقتصادي: تؤثر في المسار الأقتصادي العام عن طريق تغيير حجم أنفاقها، وذلك لتجنب حالات عدم التوازن فمثلاً:

١-١/ في حالة التضخم: عندما يقترب الأقتصاد من حالة التشغيل الكامل ترتفع أسعار السلع والخدمات، مما يؤثر سلباً في القوة الشرائية (الطلب) لذوي الدخل المحدود، وهذا يؤدي الى ظهور ما يسمى بالفجوة التضخمية (Inflationary Gap)، وتزداد الأسعار كلما تزايد حجم الفجوة التضخمية، أي مع زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات. وهنا تلجأ الحكومة الى زيادة الضرائب الحالية، أو فرض ضرائب جديدة، أو تخفيض الأنفاق العام، أو زيادة معدلات الخصم والفائدة، أو تستخدم كل الوسائل معاً كأجراءات للحد من نسبة السيولة في أيدي المستهلكين والتي تتجه لتقليل الأستهلاك ومن ثم تفاقم مشكلة التضخم.^(٢٨)

^{٢٦} - Campbell R. Mcconnell & Stanley L. Brue, OP. Cit., pp. ٥٩٤-٥٩٥.

^{٢٧} هشام محمد صفوت العمري، ((أقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية))، العراق، بغداد ١٩٨٦، ص ٥٢.

^{٢٨} - Roger Leroy Miller & David Vanhooose, op. Cit., p. ١٧٢.

١-٢/ في حالة الأنكماش أو الركود: يعاني الأقتصاد من أنخفاض في الأسعار، وتقشي البطالة، مما يؤدي الى ظهور ما يعرف بالفجوة الأنكماشية، وتزايد معدلات البطالة كلما أتسعت الفجوة الأنكماشية، مما يستدعي تدخل الدولة بزيادة نفقاتها الحكومية، ، وتخفيض الضرائب.^(٢٩)

هـ- تحسين ميزان المدفوعات: تتمكن الدولة من تحسين ميزان المدفوعات عن طريق نفقاتها، ولاسيما ما يعرف بـ (اعانات التصدير) التي تؤدي الى زيادة الأنتاج الوطني اذا كان القصد منها تعويض بعض الأعباء المالية التي يتحملها المنتج الوطني نتيجة للنظام الضريبي، كي يتمكن من الصمود أمام المنافسة في الأسواق الأجنبية.^(٣٠) وهذا يؤدي الى دعم صادرات البلد، وتحسين الوضع بالنسبة لميزان المدفوعات والنشاط الأقتصادي ، ويفهم مما سبق أن أعانات التصدير تؤدي الى أنتاج سلع وخدمات تخصص للسوق الخارجي عندما تسعى الدولة الى التوسع في صادراتها، الا أن ذلك يعتمد على قدرة الدولة على زيادة أنتاجها، وكذلك على مرونة الطلب الأجنبي على صادرات تلك الدولة، وفي هذا الأتجاه نجد أن بعض الدول النامية تسارع الى فرض القيود على وارداتها كالضرائب والرسوم الجمركية، ولاسيما وارداتها من السلع الكمالية لتجنب آثار المحاكاة لأنماط الأستهلاكية حتى تستطيع أستيراد ما يلزمها من معدات رأسمالية.^(٣١)

المحور الثالث // مبررات الخصخصة

١- المبررات الداخلية

أ- المبررات الأقتصادية:

١-١/ تحسين الكفاءة الانتاجية: أن المعنى الضمني لهذا المبرر هو أن الكفاءة في القطاع العام أقل من مثيلتها في القطاع الخاص، الأمر الذي يترتب عليه أهدار في الموارد المحدودة والنادرة في المجتمع، أو عدم أستغلالها بشكل امثل، أي أن رفع كفاءة الأداء في الأقتصاد الوطني أمر من شأنه أن يؤدي الى التخصيص الأمثل للموارد

^{٢٩} زكريا أحمد عزام ومحمود حسين الوادي، مصدر سابق، ص٣٨٣.

^{٣٠} هشام محمد صفوت العمري، مصدر سابق، ص٥٣ و ص٢٨٧.

^{٣١} محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، ((مقدمة في التنمية والتخطيط))، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٣، ص١١٥.

النادرة، وأطلاق آلية السوق للعمل سيكون من شأنه ضمان عملية الإنتاج بكفاءة عالية، وأن الموارد النادرة ستخصص الى عملية الإنتاج التي تعطي أعلى عائد ممكن.^(٣٢)

ويرجع المؤيدون لظاهرة ظاهرة تدني كفاءة الأداء في القطاع العام الى عدة أسباب، الأول هو الغموض الذي يكتنف الأهداف التي يطلب من المؤسسة العامة تحقيقها والثاني غياب هدف أو وظيفة محددة للمؤسسة العامة، أي أن الأهداف تكون مبهمة (Vague) غير مذكورة بوضوح، متعددة ومتعارضة (Multiple & Conflicting)، مما قد يؤدي الى أرتباك الأداء^(٣٣).

اما السبب الثاني لتدني كفاءة القطاع العام يعزى الى أن المؤسسات العامة يمكن أن تكون مصدر أستنزاف سهل للموارد العامة، إذ تتلقى المؤسسات العامة مساعدات حكومية صريحة في أشكال عدة، كالدعم النقدي، أو الأمتيازات الضريبية، أو الائتمان الميسر، أو أية أمتيازات أخرى تمنحها الحكومة للمشروعات العامة، وحتى اذا لم يكن هناك مساعدات لأي شكل من الأشكال سألفة الذكر فان المؤسسات العامة قد لا تحقق أرباحا كافية حتى لتغطية متطلبات الأهلاك، أو لا تتمكن من توليد أموال داخلية للتوسع في عملياتها الإنتاجية، وقد يحدث لبعض المؤسسات عندما تكون الأرباح غير كافية أن تكون عبئا كبيرا على الموارد العامة حتى مع وجود المساعدات والدعم الحكومي أحيانا، مما يضطر الحكومة الى الأقتراض من الخارج لتقديم المزيد من المساعدات.^(٣٤) ويمكن القول أن المؤسسات العامة تسيء أستخدام المدخلات لكونها مؤسسات تتمتع بالحماية من المنافسة، ويعد هذا سببا ثالثا لتدني كفاءة الأداء في القطاع العام، كما أن هذه المؤسسات تتوافر لها مداخل سهلة للحصول على الائتمان بأسعار فائدة منخفضة، وهو ما يؤدي الى تقييم رأس المال بأقل من قيمته الحقيقية عند التخطيط لعملية الأستثمار، وعلى النقيض من ذلك فإنه مع التخصيصية فان كل مؤسسة سوف تتنافس مع غيرها من أجل الحصول على الائتمان، وبالتالي فإنها ستكون مرغمة على أستخدام رأس المال بكفاءة أكبر.^(٣٥)

^{٣٢} عبد الرزاق فارس الفارس،، ص ١١٣-١١٤.

^{٣٣} ((Public Enterprise and Privatization An Introduction and Overview)), ADMN. ٨٢٦, Public Enterprise, Privatization & Public Private Partnerships, Canada January ٧th ٢٠٠٤, p.٤.

^{٣٤} مصطفى حسين المتوكل، ص ٥.

^{٣٥} منى قاسم ((الأصلاح الأقتصادي في مصر، دور البنوك في الخصخصة، وأهم التجارب الدولية))، الدار المصرية اللبنانية، مكتبة الأسرة، مصر ١٩٩٨. ص ١١٧-١١٨

٢-١/ القضاء على الاحتكار: أن تمتع القطاع العام بدعم الدولة ضرائبياً وسياسياً يوفر لها وضع احتكاري مميز، مما يغني عن متطلبات الجودة، وهذا يؤدي الى أن تكون أسعار منتجات القطاع العام بعيدة عن السعر الحقيقي لها، وأن السلع تفتقر الى تقييم حقيقي لكلفتها الحقيقية، وكلف الإنتاج تكون عالية لوجود التبذير في الاستخدام، وعدم تحمل المسؤولية.^{٣٦} وعلى أساس ذلك فإن الحكومة تلجأ الى التخصصية لمنع الاحتكار، وتهيئة مناخ تسوده المنافسة بين مؤسسات الإنتاج لرفع مستوى الإنتاجية، وتحسين نوعية السلع والخدمات، وتخفيض أسعارها، إذ يصعب على أي تخطيط مركزي مهما تطورت آلياته أن يحيط بمواصفات السلع والخدمات كافة، وبكمياتها، وأسعارها وفقاً لمتطلبات السوق الاستهلاكية.^(٣٧)

٣-١/ ضمان استمرار النمو الاقتصادي وأستدامته: إذ ان تدهور معدلات النمو وتراجعها بسبب السيطرة المغالى فيها والأعتماد على سياسة تجارية شديدة القيود التي أدت الى حجب المنافسة الأجنبية، مما أدى الى أنفراد المنتج المحلي بالسوق المحلية، وفرض أسعار تزيد كثيراً عن نظرائها في الأسواق العالمية.^(٣٨)

٤-١/ خلق قنوات جديدة للاستثمار للحد من الفجوة المتزايدة بين حجم الطلب وبين عدم قدرة الإنتاج الوطني على أشباع هذا الطلب، مما أسهم في جذب وتشغيل المدخرات لدى أفراد المجتمع من خلال توظيف تلك المدخرات في تمويل عمليات بيع موجودات الحكومة وشرائها عن طريق الأسهم، وتحويل الأموال العاطلة في المجتمع والمكتنزة الى أموال مشغلة ومستثمرة.^(٣٩)

^{٣٦} سناء عبد الله العمري، ((الخصخصة وأستراتيجية التنمية في الاقتصاد العراقي))، مجلة العلوم الاقتصادية والأدارية، المجلد العاشر، العدد ٣٣، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد ٢٠٠٤، ص ٢٤.

^{٣٧} شربل نحاس، ((نتائج التخصيص الاقتصادية))، بحث مقدم الى ندوة: الخصخصة في لبنان، والتي عقدتها نقابة المهندسين في بيروت للمدة ١٣-١٤ كانون الثاني ٢٠٠٠، ص ٥.

^{٣٨} علا متولي البدري، ((دراسة في الخصخصة))، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، السنة الرابعة عشر، العدد السادس والعشرون، الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية الغربية، مصر، ديسمبر - كانون الأول ٢٠٠٢، ص ١٥٠-١٦٢.

^{٣٩} سمر كوكب الجميل، ((التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات))، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل ٢٠٠٢، ص ٦٥.

ب- المبررات المالية

١-١/ معالجة عجز الموازنة العامة

الخصخصة تؤدي الى وقف مصادر التمويل، كالقروض الداخلية أو الخارجية، والإصدار النقدي، مما يجنب الحكومة الخسارة، وبالتالي يتضاءل العجز المالي للحكومة بسبب حصولها على الإيرادات من بيع مؤسساتها، فضلا عن حصولها على إيرادات أخرى متمثلة بحصيلة الضرائب نتيجة لزيادة حجم شركات القطاع الخاص الرباحة والخاضعة للضريبة، وهذا يساعد الدولة على تحقيق وظائفها بصورة أفضل، والتخفيف من الضغوط المالية القائمة لتقديم خدماتها بشكل أحسن أمنا ودفاعا وقضاء.^(٤٠)

٢-١/ تخفيض المديونية الخارجية: تعد المبررات المالية كالحد من المديونية الخارجية (External Debt) الدافع الأساسي في الكثير من الدول لتبني سياسة التخصيصية، إذ أن التخصيصية توفر إيرادات للخزينة تسمح بإطفاء الدين العام، ويشيد المؤيدين للتخصيصية بهذا المبرر، بأن القطاع العام عاجز عن القيام بالإصلاح المطلوب وكانت دول أمريكا اللاتينية قد أخذت بسياسة التخصيصية سعيا منها لأبتغاء هذا الهدف، ولاسيما في الأرجنتين، والبرازيل، وتشيلي، والمكسيك، وفنزويلا بتحويل الدين الخارجي الى البنوك والمؤسسات الأخرى.^(٤١)

٣-١/ تحقيق التوازن الخارجي ومعالجة العجز في موازين المدفوعات: تبرر بعض الحكومات تبنيها لسياسة التخصيصية على أساس انها سياسة تعمل على تحقيق التوازن الخارجي للدول من خلال محورين أساسيين: الأول زيادة قدرة الدولة على التصدير بما تنتجه مشروعات القطاع الخاص الذي يهتم بالجودة، وبقدرة السلعة المنتجة على تحقيق الأشباع للمستهلك الخارجي، والأهتمام بعمليات التسويق. اما الثاني يتمثل بالحد من الأستيراد والأعتماد على الذات بما توفره المشروعات الأستثمارية من ناتج سلعي وخدمي يشبع أحتياجات المستهلك المحلي، مما يؤدي الى تضيق الفجوة بين الصادرات والواردات، ومعالجة العجز في موازين المدفوعات، ومن ثم تحسين الأداء الأقتصادي.

٤-١/ تنشيط الأسواق المالية: تأخذ بعض الدول بالتخصيصية بغية تنشيط أسواقها المالية لكونها تؤدي الى زيادة عدد المنشآت الخاصة، مما يؤدي الى زيادة الحاجة للنقود في أسواق رأس المال، وهذا يعمل على تنشيط الأسواق

^{٤٠} عبده محمد فاضل الربيعي، ((الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية))، مكتبة مدبولي، القاهرة الطبعة الأولى ٢٠٠٤، ص ١٣١-١٣٤.

^{٤١} منى قاسم، مصدر سابق، ص ٢٢٣.

٣٩ عبده محمد فاضل الربيعي، مصدر سابق، ص ١٣٣-١٣٤.

المالية ولاسيما مع زيادة الأستثمارات المحلية والأجنبية، وقد يؤدي ذلك الى ظهور الوسطاء الماليين على نطاق واسع، مما يؤدي الى ازدهار السوق المالية، ومن ثم التوازن الأقتصادي.^(٤٢)

ج- المبررات الأجتماعية

١-١/ رفع مستوى الخدمات الأجتماعية المقدمة للأفراد وأشارك القطاع الخاص في تقديمها: أن أتساع تدخل الدولة وتنظيماتها أدى الى نمو البيروقراطية الحكومية، وأبتكارها للقوانين والأدوات التي تؤثر في الكفاءة الأقتصادية، وتعيق النشاط الأنتاجي، وتقضي على الحوافز والمبادرات الفردية، مما أدى الى أرتفاع التكلفة الأقتصادية للخدمات العامة، مما أضر الدولة الى زيادة الضرائب والموارد المالية الأخرى لتغطية هذه النفقات، فضلا عن تدني درجات الجودة وطرائق تقديم الخدمات. كل هذه مبررات دفعت بعض الحكومات الى تخصيصية مؤسساتها أملا منها في تقديم خدمة أفضل للأفراد، فضلا عن توفير موارد للدولة لتمويل أنفاقها على مشاريع ضرورية في مجالات الصحة والتعليم.

١-٢/ القضاء على التلاعب الأجتماعي أو الحد منه: التخصيصية وسيلة مناسبة لتحقيق مزيد من الحرية الشخصية، وأيجاد الحافز الشخصي على الأنتاج، والقضاء على السلبية، وتحقيق الأنضباط في السلوك داخل مجالات العمل، مما يؤدي الى القضاء على التلاعب الأجتماعي بصورة المحسوبية، إذ أن القطاع الخاص قد يكون أقدر على محاسبة العامل المهمل أو المقصر في عمله، أي أن المدافعين عن التخصيصية ينظرون الى القطاع الخاص على أنه أكثر قدرة للقضاء على المشكلات الأجتماعية مثل التواكل، والمحسوبية، والتغاضي عن محاسبة المخطئين، والرشوة وغيرها.^(٤٣)

١-٣/ جذب أكبر عدد من الفئات الأجتماعية للمشاركة في النشاط الأقتصادي: أن تحويل القطاع العام المسيطر بشركاته ومشروعاته الخاسرة الى القطاع الخاص قد يؤدي الى تحويلها الى شركات رابحة، مما يؤدي الى تحويل الطبقة الكادحة الى طبقة منتجة ومالكة ومساهمة في تنمية الأقتصاد القومي، وهذا يؤدي الى تفعيل وتنشيط الأقتصاد، وجذب أكبر عدد ممكن من الفئات الأجتماعية للنشاط الأقتصادي وتوسيع دائرته.^(٤٤)

د- المبررات الأدارية

^{٤٢} علا متولي البديري، مصدر سابق، ص ١٥١

^{٤٣} علا متولي البديري، مصدر سابق، ص ١٥٠-١٥١.

^{٤٤} Madsen Pirie, ((The Ten Objectives of Privatization)), A study from: Privatization in the Nineties, Edited

.by: Eamonn Butler, Adam Smith Institute, London ١٩٩٢. p.٥

١-١/ الحد من الفساد الإداري والرشوة: الفساد الإداري ينشأ في كل المجتمعات لكنه يزداد في الدول التي تتصف بنمو اقتصادي منخفض، وضعف المجتمع المدني، وسيادة السياسة القمعية، وغياب المؤسسات والآليات القادرة على التعامل مع الفساد.^(٤٥) وبناء على ذلك فإن الفساد الإداري يؤدي الى حرمان المواطنين من تعليم أفضل، ورعاية صحية أشمل، كما يؤدي الى أهدار سيادة القانون، وزعزعة المؤسسات القائمة، وانتشار الجريمة الدولية، وتهديد الأمن العام للجميع، وانتشار التصرفات الفاسدة واللا أخلاقية بين المواطنين يؤدي الى انخفاض ثقة الناس في قدرة الحكومة على تحقيق المصلحة العامة.^(٤٦)

٢-١/ تحسين مستوى الكفاءة الإدارية: قد تأخذ الحكومات بالتخصيصية لتحسين مستوى الكفاءة الإدارية، إذ أن ارتفاع معدلات البطالة، وتكدس شركات القطاع العام بالعمالة الزائدة غير المدربة أدى الى ارتفاع التكاليف بسبب التنظيم التقليدي للقطاع العام الذي يتصف بعدم المرونة، والاتجاه نحو زيادة عدد العاملين دون زيادة ملموسة في الإنتاج، وهذه نتيجة لسوء الكفاءة الإدارية، اما بسبب عدم توافر المهارات الإدارية اللازمة، أو بسبب تعارض الأهداف والأعتبارات السياسية مع الإدارة.^(٤٧)

هـ- المبررات السياسية: أن ادارة الأنشطة الاقتصادية تتطلب مهارات تجارية، ومالية، وأدارية، وفنية عالية، وهي صفات يفتقر اليها القطاع العام نظرا لوقوعه ضحية للتقلبات السياسية، ورغبات القيادات السياسية، إذ يصعب عليه الموازنة في تحقيق الأهداف المتعددة، مما ينعكس سلبيا على نمو النفقات العامة، وتضخم مستويات العمالة، وتدني الكفاءة الإنتاجية، وانخفاض جودة السلع والخدمات، وضعف الأداء المالي للأنشطة الاقتصادية الواقعة تحت هيمنته بشكل عام. الا أن ذلك يعتمد على عدم الاستقرار السياسي، إذ أن التوتر الأمني في معظم الدول أدى الى خضوع السياسات الاقتصادية والمالية لمهمة مساندة الحكومات من قبل أصحاب النفوذ، مما أدى الى تقوية الاتجاه نحو أعضاء الطابع المركزي على الموارد الاقتصادية وصنع القرار، مما أدى الى أنحياز السياسات الاقتصادية والاجتماعية الى أصحاب النفوذ.^(٤٨) وعلى هذا الأساس أدى التدخل السياسي في المؤسسات العامة الى لجوء العديد

^{٤٥} الأخضر عزي وغالم جلطي، ص ٩.

^{٤٦} ديفيد م. لونا، ((مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة مسؤولية مشتركة تقوم على الوقاية والشفافية))، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد التاسع، مركز المشروعات الدولية الخاصة، مصر، يوليو ٢٠٠٣، ص ٥.

^{٤٧} علا متولي البديري، مصدر سابق، ص ١٤٩-١٥١.

^{٤٨} علا متولي البديري، مصدر سابق، ص ١٤٩-١٥١.

من الحكومات الى سياسة التخصيصية، مما أدى الى ظهور المؤسسات المعزولة عن السيطرة السياسية، كأستقلال السلطة القضائية اللا مركزية القوة التي نجحت في العديد من الدول، مما أدى الى منع الأدارات العامة من الأئحاء لنزوات السياسيين.^(٤٩)

٢- المبررات الخارجية: وهي المبررات المتمثلة بالضغوط الدولية الخارجية من قبل المؤسسات الدولية (الصندوق والبنك الدوليين) التي تستخدم التخصيصية كأداة للضغط على بعض الحكومات لأعادة جدولة ديونها المتراكمة، اذ أن تقاوم أزمة المديونية الخارجية يدفع الدول المدينة الى الذهاب الى نادي باريس، وناي لندن لأعادة جدولة الدين الخارجي، وعند كل جولة من جولات إعادة الجدولة تلتزم الدولة المدينة ببرنامج (أصلاح أقتصادي) يخضع لنوع من المشروطية المتبادلة، يضغط بواسطتها البنك والصندوق على البلد المدين قبل إعادة جدولة ديونه، مما يقلص من رقعة السيادة الأقتصادية والسياسية للدولة، ويضعف من سيطرة سلطاتها الوطنية، وتجدر الإشارة الى أن تنفيذ البرنامج يخضع لعمليات رقابية دولية (ربع أو نصف سنوية) للتأكد من ألتزام الدولة الكامل لبند البرنامج

الاستنتاجات

١- الخصخصة تعني ببساطة نقل ملكية المؤسسات العامة من القطاع العام الى القطاع الخاص، وتعطيل دور رأس المال العام، وهي بذلك تكون نقيض لاقتصاديات الأوامر والخصخصة تسري بأليات عدة وان اختيار آلية خاطئة يمكن ان يترتب عليه تكلفة باهضة بالنسبة للمجتمع، لاسيما عند تواجد رأسمال أجنبي، وتعد أخطر اليات الخصخصة وأشدها ضررا على كاهل الدولة تلك التي تقوم على أساس مقابلة الملكية بالديون ، أي مقايضة ديونها مقابل التخلي عن أصول مملوكة للقطاع العام، اذ تمكنت بعض الشركات الخاصة من شراء ديون الدول النامية بأسعار رمزية، مما أعطى الفرصة لرأس المال الخاص ولاسيما الأجنبي من التحكم بهذه الديون وتحويلها الى أصول في البلد المدين، عن طريق استبدال الدين بالمؤسسات العامة المعروضة للخصخصة وبتكلفة أدنى من قيمتها الحقيقية، مما يؤدي الى حرمان الدولة من الموارد ووقوعها في العجز من جديد، ويعرضها الى الاستدانة، ومزيد من المديونية.

٢- يقع على عاتق الدولة الدور الرئيس في تحقيق الاستقرار السياسي والقانوني المتمثل بحفظ الامن والنظام والدفاع عن الوطن، وانهاء مظاهر السيطرة الأجنبية التي تعيق التنمية الاقتصادية، ويتوجب عليها رعاية مواطنيها، وتوفير السلع العامة وشبه العامة لهم، فهذه السلع تحتاج في كثير من الأحيان الى دعم من الدولة لاسيما للحفاظ على أسعار معقولة للمستهلك، وهذه نقطة مهمة جدا بالنسبة الى الدول النامية حيث تزايد السكان ما يزال عاليا، ومستويات المعيشة متدنية لا تسمح بتوفير كل الخدمات العامة بأسعار تعكس كلفتها الحقيقية، او ما يقاربها، كما تتحمل الدولة النفقات

^{٤٩} - Paul Starr, ((The Meaning of Privatization)), Institute for Advanced Study at Princeton, New Jersey

الاجتماعية المخصصة لإعطاء اعانات اجتماعية، عينية او نقدية لمواجهة حالات العجز والشيخوخة والبطالة والمرض، ويسمى هذا النوع من الانفاق بالتأمين الاجتماعي او مشاريع الضمان الاجتماعي، وبما ان المشاريع الكفيلة بتقديم الخدمات العامة وشبه العامة، والمشاريع الاجتماعية الاخرى غير مربحة، وتحتاج رؤوس أموال ضخمة، ربما يعد ذلك كافيا لابتعاد القطاع الخاص من تلقاء نفسه عن هذه المشاريع.

٣- الدور الاقتصادي الذي تقوم به الدولة المتمثل بتوزيع وإعادة توزيع الدخل باستخدام أدوات إيراداتها ، وأدوات نفقاتها كالإعانات للتأثير في كل من الاستهلاك والادخار والاستثمار، وتأخذ الحكومات بسياسة الخصخصة لمبررات كثيرة، ودوافع متعددة، منها داخلية وأخرى خارجية.

٤- الخصخصة سياسة معقدة وتنفيذها بخطوات سريعة عملية محفوفة بالمخاطر، والمطلوب السير بها بشكل تدريجي، وملاحظة التغيرات الناجمة عنها مع كل خطوة، ومحاولة أزاله آثارها السلبية وتجاوز عوائقها، لذا فهناك خطوات لا بد من تنفيذها، وان كان هناك تخصيصية ينبغي ان تقتصر على المشاريع الصغيرة ذات الأيدي العاملة المحدودة لكي يسهل معالجة ما يطرأ عن ذلك من آثار سلبية ومعالجة أضرارها، فضلا عن ان المشاريع الصغيرة أسهل في التمويل والادارة. مع ضرورة رقابة عمليات التحول سواء في بداية التخصيصية، او أثناء عمليات التنفيذ، او بعد انتهاء التخصيصية، ويعتمد ذلك على السلطة الممنوحة لأجهزة الرقابة، حيث تكون رقابتها فعالة ومؤثرة اذا سمح لها التشريع بممارسة تلك الصلاحيات، وبذلك يمكن ان تؤثر في الحد من الآثار السلبية التي يمكن ان تنجم عن تبني سياسة التخصيصية.

التوصيات

١- يجب ان تراعي الدولة باهتماماتها بالمشاريع الاستراتيجية (النفط، الكهرباء، الماء)، والمشروعات ذات البعد الاجتماعي (المؤسسات الصحية)، والمشروعات التي تحقق أرباحا وتعمل على أسس تجارية ولاسيما في مجال الخدمات (الاتصالات مثلا)، وهنا ينبغي الحيطة والحذر عندما يتعلق الأمر بتخصيصية مرافق عامة حفاظا على قوة الدولة، فهي تحتاج في كثير من الأحيان الى دعم من الدولة لاسيما للحفاظ على أسعار معقولة لمواطنيها.

٢- على الدولة ان تراعي في عملية الخصخصة المشاركة والمساهمة المختلطة بين القطاعين العام والخاص

٣- قيام الدولة بتشجيع الاستثمار المحلي بدل الأجنبي من خلال تشريع قوانين محفزة بذلك.

٤- مراعاة الأبعاد الاجتماعية في برنامج الخصخصة.

٥- جعل تجارب البلدان الناجحة في تطبيق برنامج الخصخصة، درسا يمكن الاستفادة منها.

٦- ضرورة تطوير الأسواق المالية، حتى يتم تداول الأسهم بالأسعار المنطقية وبالشفافية المطلوبة وبالسرعة

المناسبة.

٧- وضع معايير واضحة لاختيار الشركات العامة المراد خصخصتها.

المصادر

- ١- احمد جلال : " التشغيل والبطالة في مصر " ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، اراء في السياسة الاقتصادية، العدد ١١، القاهرة ، يونيو ٢٠٠٢.
- ٢- جيرالدماير و روبرت بولدين، "التنمية الاقتصادية"، الجزء الأول، ترجمة يوسف عبد الله صائغ، بيروت ،مكتبة لبنان، ١٩٦٤.
- ٣- ديفيد م.لونا، ((مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة مسؤولية مشتركة تقوم على الوقاية والشفافية))، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد التاسع، مركز المشروعات الدولية الخاصة، مصر، يوليو ٢٠٠٣.
- ٤- رمزي سلامة، "اقتصاديات التنمية"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، الاسكندرية، ١٩٨٦
- ٥- زكريا أحمد عزام ومحمود حسين الوادي، ((المالية العامة والنظام المالي في الإسلام))، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، عمان الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م،
- ٦- زهران، حمدية، ((اقتصاديات التنمية))، مكتبة عين شمس، مصر ١٩٧٨.
- ٧- سالم النجفي، "التنمية الاقتصادية الزراعية"، طبعة ثانية ، جامعة الموصل، ١٩٨٧.
- ٨- سرمد كوكب الجميل، ((التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات))، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل ٢٠٠٢.
- ٩- سناء عبد الله العمري، ((الخصخصة واستراتيجية التنمية في الاقتصاد العراقي))، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد العاشر، العدد ٣٣، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد ٢٠٠٤.
- ١٠- السيد عبد المولى، ((المالية العامة، الأدوات المالية، النفقات العامة ومصادر الإيرادات العامة والميزانية العامة))، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٧٥م.
- ١١- شريل نحاس، ((نتائج التخصيص الاقتصادية))، بحث مقدم الى ندوة: الخصخصة في لبنان، والتي عقدتها نقابة المهندسين في بيروت للمدة ١٣-١٤ كانون الثاني ٢٠٠٠.
- ١٢- شريف نقي الشيخ ، "مجموعة محاضرات في التنمية الاقتصادية"، أقيمت على طلبه الدراسات الأولية في كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، غير منشورة ، ١٩٩٩-٢٠٠٠.
- ١٣- صباح نوري عباس المحياوي ، " التعليم المهني والتنمية الاقتصادية في العراق للمدة (١٩٧٠-١٩٩٥)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠١
- ١٤- عادل فليح العلي، ((المالية العامة والتشريع المالي))، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، العراق ٢٠٠٢
- ١٥- عبد الرزاق فارس الفارس، الفارس، عبد الرزاق فارس، ((الخيار بين القطاع العام والقطاع الخاص: بعض القضايا المنهجية))، مجلة المستقبل العربي، السنة الثالثة، العدد ١٣٣، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت ١٩٩٠.
- ١٦- عبد الكريم صادق بركات وآخرون، ((المالية العامة))، الدار الجامعية، بيروت ١٩٨٦،
- ١٧- عبد المنعم احمد شكري، " التنمية المستدامة ما بين المفهوم والتطبيق"، دراسة تحليلية مقارنة للفترات (٨٠-٩٠-١٩٩٥)، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، مصر ١٩٩٩.
- ١٨- عبده محمد فاضل الربيعي، ((الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية))، مكتبة مدبولي، القاهرة الطبعة الأولى ٢٠٠٤.
- ١٩- علا متولي البديري، ((دراسة في الخصخصة))، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، السنة الرابعة عشر، العدد السادس والعشرون، الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، مصر، ديسمبر - كانون الأول ٢٠٠٢.
- ٢٠- علي خليفة الكواري، "تحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٤٩٨٣، ١٩٨٣.

- ٢١- علي توفيق الصادق وآخرون : " تقييم سياسات التخصيص في البلدان العربية.
- ٢٢- مارك ستون : " اعادة الهيكلة في قطاع الشركات : دور الحكومة في فترات الازمه"، سلسلة قضايا اقتصادية ، صندوق النقد الدولي، واشنطن ، تموز ، ٢٠٠٢ .
- ٢٣- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، ((مقدمة في التنمية والتخطيط))، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٣ .
- ٢٤- مصطفى حسين المتوكل، مصدر سابق، ص ٥. المتوكل، مصطفى حسين، ((الخصخصة، خلق آفاق جديدة أمام القطاع الخاص))، مجلة المعلومات، العدد الثاني، المركز الوطني للمعلومات، مارس ٢٠٠١ .
- ٢٥- من كتاب العراق على خطى تصحيح المسار للدكتور نهرو محمد عبد الكريم -
- ٢٦- منى قاسم، ((الإصلاح الاقتصادي في مصر، دور البنوك في الخصخصة، وأهم التجارب الدولية))، الدار المصرية اللبنانية، مكتبة الأسرة، مصر ١٩٩٨ .
- ٢٧- نقلا عن نائل موسى، ((الخصخصة.. تفاحة الأغنياء حنظلة الفقراء))، سلسلة مراجعات اقتصادية ، بحث منشور على الموقع الإلكتروني أسلام أون لاين. نت، بدون سنة نشر،
- ٢٨- هشام محمد صفوت العمري، ((اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية))، العراق، بغداد ١٩٨٦ .
- ٢٩- يحيى غني النجار وآمال شلاش، " التنمية الاقتصادية "، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٩١ .
- ٣٠- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا : " تقييم برامج الخصخصة في منطقة الاسكوا" ، الامم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٩ .
- Public Enterprise and Privatization An Introduction and Overview), ADMN. ٨٢٦, Public Enterprise, Privatization & Public Private Partnerships, Canada January ٧th ٢٠٠٤ .
- ٣٢-٢٠- Campbell R. McConnell & Stanley L. Brue, ((Economics, Principles, Problems and Policies)), McGraw-Hill Irwin, New York, Fifteenth Edition ٢٠٠٢, .
- ٣٣- Campbell R. McConnell & Stanley L. Brue, OP. Cit .
- ٣٤- John Ure & Araya Vivorakij, ((Telecommunications & Privatization in Asia)), ٢٣rd Pacific Trade & Development Conference Business, Markets & Government in the Asia Pacific Taiwan Institute of Economic Research ١١-٨ December ١٩٩٦, Taipei ١٩٩٦.
- ٣٥- Madsen Pirie, ((The Ten Objectives of Privatization)), A study from: Privatization in the Nineties, Edited by: Eamonn Butler, Adam Smith Institute, London ١٩٩٢.
- ٣٦- Michael Parkin & Robin Bade, ((Microeconomics Canada in the Global Environment)), Addison-Wesley Publishers Limited, Canada third edition ١٩٩٧.
- ٣٧- Paul Starr, ((The Meaning of Privatization)), Institute for Advanced Study at Princeton, New Jersey ١٩٨٨, .
- ٣٨- Roger Leroy Miller & David Vanhoose, op. Cit., .
- ٣٩- Roger Leroy Miller & David Vanhoose, op. Cit., .
- ٤٠- Andrew Richards: "Sustaining Democracy in The Developing world, The Economic and social conditions for democratic consolidation",